

دراسة تحليلية لأزمة القيم " الأنومي

* أ.نادية عبد المجيد الرقيعي

مقدمة

إن نسيج البناء الاجتماعي بمكوناته المختلفة وعلائقه المتنوعة، يستمر في الوجود بقوة منظومة تسمو وتعلو فوق الكيانات الفردية للأشخاص، إنها المنظومة القيمية الاخلاقية التي تعمل على تضامن وتماسك البناء الاجتماعي .

فعند تناول موضوع البناء الاجتماعي؛ فإننا نعني بذلك النسق الثقافى الكلي، الذي يحمل في طياته ذلك الزخم القيمي بكل أشكاله ليكون لنا نظاما وانتظاما يكفلان الاستمرار والاستقرار، ولاشك أن الحياة الاجتماعية تسير وفق وتيرة من السلوك المتوقع، الذي تنظمه مجموعة من المعايير والقيم العامة التي اكتسبها الفرد من ثقافته التي نشأ وتربى عليها، فلكل مجتمع منظومته القيمية التي تضبط سلوك الأفراد في نطاقها، حتى يتحقق له الاستمرار في الوجود وعدم الانهيار.

والبناء الاجتماعي (Social Structure) على ما يذهب إليه إيفانز بريتشارد: "مجموعة من العلاقات التي تقوم بين الجماعات الاجتماعية، التي عادة ما تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار في الوجود (حجازي 1982، ص9)، ويمكن أن يحقق البناء الاجتماعي البقاء والاستمرار من خلال الانتظام والاضطراب؛ حيث أُعتبر واصفا وشارحا لتكرار الأنماط التي توجد في السلوك الاجتماعي والعناصر المتنوعة التي تكون النظام الاجتماعي ويشمل الترتيب الاجتماعي، أو التنظيم الاجتماعي، إطار العمل الاجتماعي، ويمكن أن يناقض العشوائية أو الاضطراب أو الأنشطة غير المنظمة .

ونظر دوركايم إلى المظاهر الجمعية للمجتمع التي تنظم توقعات الناس في شكل نمط من المؤسسات الاجتماعية، على أنها اجتماعية تحدد توقعات الناس بعضهم إزاء بعض (سكوت 2009، ص79). وقد عرف بارسونز البناء الاجتماعي " باعتباره مجموعة من العلاقات المنمطة الثابتة نسبياً للوحدات"، فهو نمط متوقع للعلاقات الاجتماعية (سكوت 2009، ص80).

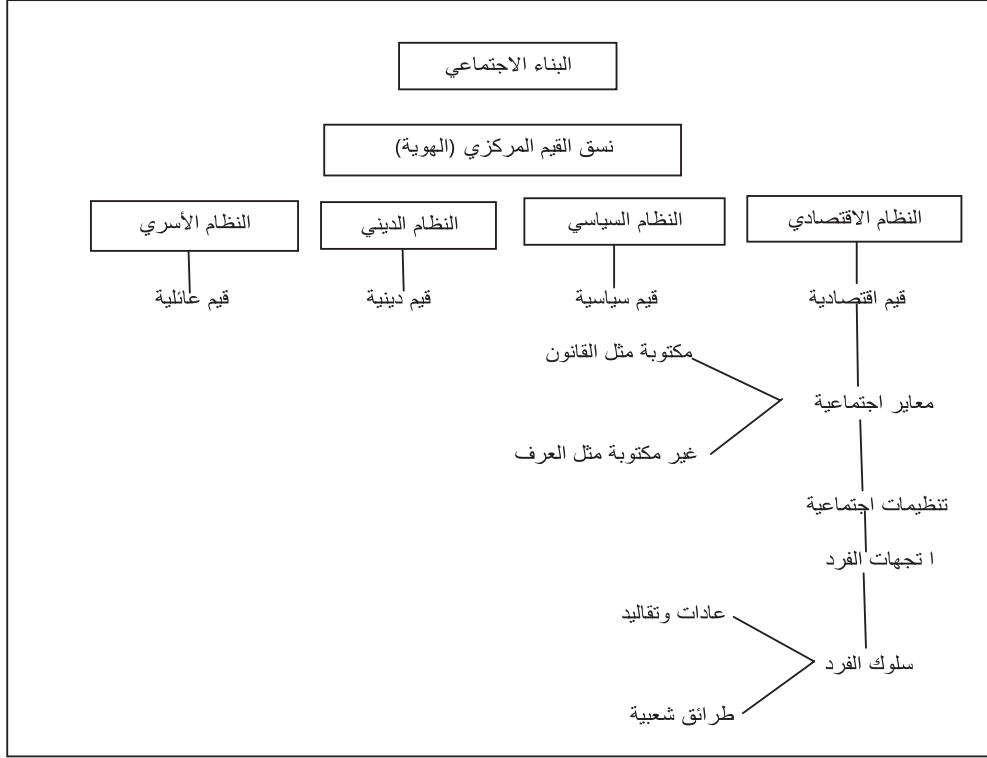
إذاً يمكن التأكيد اتفاقاً مع دوركايم وبارسونز، على أن العلاقات المنمطة القائمة على توقعات مشتركة بين الأفراد هي التي تعمل على تماسك البناء الاجتماعي وتمكن النسق المعياري والقيمي من تنظيم العلاقات، فالقيم وأنساقها ووظائفها لها اتصالها الوثيق بسائر النظم السائدة في البناء الاجتماعي، بكل ضوابطه وميكانيزماته ومؤسساته، وعليه فإن البناء الاجتماعي بخصوصيته التي تميز مجتمع عن الآخر، يحمل القيم والمعايير التي تضمن لهذا البناء الاستقرار والتوازن، من خلال ما تمارسه من ضبط على سلوك الأفراد، الأمر الذي يتيح لهذا البناء الاحتفاظ بمنظومة القيم العامة، التي تتجسد في السلوك المعياري للأفراد، ويتم ذلك من خلال تنشئة المجتمع لأفراده على ثقافة قيمية ومعيارية، تضمن له البقاء والاستمرار وتكون بمثابة صمام الأمان الذي ينأ بالمجتمع عن الانحراف أو الانهيار القيمي أو الأخلاقي؛ هذا الانهيار الذي يعبر عنه أميل دوركايم باللامعيارية أو الأنومي .

إن المجتمع لا يتكون دون وجود هذا البناء المعياري، وإذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية فإننا نجد أنه يتكون من النظم (Institutions) الاجتماعية، مثل النظام الاقتصادي والسياسي والديني والأسري وهكذا ...، ويتكون النظام من قيم Values معينة تحدد هويته، ويعكس النظام هذه القيم في مجموعة من المعايير Norms التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القانون Law أو غير مكتوبة، فتأخذ شكل العرف More أو التراث Tradition، ويعكس أي نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطاً من السلوك تعكس بدورها اتجاهات Attitude الفرد نحو النظام .

الشكل (1) يبين التدرج الهرمي للبناء الاجتماعي، كما يوضح أهمية القيم للفرد والمجتمع فهي تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الإنسان في حياته، كما أنها تمكنه من مواجهة الأزمات، ويؤكد زكي نجيب محفوظ على ذلك بالقول: "إن فهم الإنسان على حقيقته هو فهم للقيم التي تمسك بزمامه وتوجهه" (زكي محفوظ 2000، ص121)

فما هي المظاهر التي تؤدي إلى التفكك والانحلال في منظومة القيم؟ يشير إلى ذلك محمد عاطف غيث من "أن التفكك الاجتماعي الذي يعتري البناء الاجتماعي، هو عدم

تكامل في العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية والتفكك يتضمن بالضرورة أشخاصاً؛ لأن العادات والنظم هي سلوك لأشخاص يُكونون الجماعات والمجتمعات، ولذلك فإن التفكك يحدث في المعايير التي هي مقاييس للسلوك الشخصي (غيث دس، ص21).



شكل 1 التدرج الهرمي للبناء الاجتماعي (المصدر بيومي 1981م)

زد على ذلك أن التفكك لا يقف عند حدود التوصيف، وإنما يعني خرق لقواعد الضبط في المجتمع، فلا يمكن لأي مجتمع الاستمرار ما لم تكن هذه المنظومة ممثلة لقوى الضبط فيه. فالقيم والمعايير من العناصر الجوهرية في جميع الثقافات؛ فهي تحدد ما هو مهم ومحبد ومرغوب في المجتمع، وهذه الأفكار المجردة أو القيم هي التي تُظفي معنىً محدداً، وتُعطى مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي، أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما (غدنز 2005، ص-83 82).

إن القيم بما تمثله من تفضيلات عامة تأخذ شكل السلوك من خلال قواعد معيارية تنظم سلوك الأفراد، بما يتيح الاطراد والاتساق الذي يتم من خلال توقعات السلوك، فالناس لا يستطيعون الانصراف إلى شؤونهم إلا لأنهم يعرفون نوع السلوك المتوقع منهم،

وهذا السلوك يتميز باتصاله بالواقع الاجتماعي للناس، فهو سلوك موضوعي، فالناس عادة يتطلعون إلى نماذج من القيم داخل إطار من المثل العليا، التي تتجسد بالوعي الموضوعي القيمي للأفراد الاجتماعيين في العلاقة بين واقع الأشياء والظروف الاجتماعية للأفراد.

فنحن في سياق تفاعلاتنا اليومية ندمج بشكل تلقائي في مواقف حياتية متنوعة ومنمطة في ذات الوقت، وهذا التتميط قائم على تكرار تلك المواقف التي تكونت بفعل التوقعات المشتركة بين الفاعلين، وبفعل قوى الضبط لنسق القيم والمعايير، حيث إن المجتمع يضع أفراداً أمام سياق من التفضيلات العامة وهي القيم الكلية المرغوبة، التي تتحقق من خلال المعايير باعتبارها مقاييس أو قواعد للسلوك، وهو ما يعني بالضرورة تلك الصلة بين القيم ووجودها الواقعي، والأفراد الذين يتمثلون هذه القيم في سلوكهم الموضوعي .

وقد أكد (ماكس شيلر) Max Scheler على مبدأ الموضوعية، الذي يحقق تلك العلاقة بين المثل والواقع بقوله: "إن الوعي بقيمة الأشياء هو بمثابة رد فعل إنساني أو حركة تبادلية بين عالم الأشياء ووجودها الواقعي من جهة، وبين عالم الذات وظروفها الاجتماعية من ناحية أخرى" (نقلًا عن: قباري 1989، ص 137).

وعلى ذلك فالمعايير Norms المنظمة للسلوك هي: "قواعد للسلوك تحدد ما هو متوقع ومعتاد وصواب أو مناسب في موقف معين" (حجازي 1982، ص11)، وقد اكتسبت فكرة المعيار معنى في علم الاجتماع لتعني المقاييس أو الاعراف التي يتبعها السلوك الإنساني ويقبلها مجتمع ما أو ثقافة معينة، وتوثيق عمليات التطبيع الاجتماعي التي يتم من خلالها غرسها لدى أعضائه، وقد أشار (فورستر) إلى هذا الضغط الاجتماعي باتجاه التطبيع المعياري بقوله: " رغم أنفي أصبح معيارياً اعتيادياً، ولا بد لي في ذلك " (بينيت وآخرون 2010، ص 644)، فعملية التطبيع التي تتولاها ثقافة المجتمع لغرس القيم والمعايير الاجتماعية، هي عملية تلقائية وجبرية في الوقت ذاته وتصبح اعتيادية لاندماجها في نسق الشخصية .

والناس عادة يعيشون معاً لأن لديهم القدرة على وضع قواعد للسلوك والاتفاق على معايير تحدد السلوك المقبول في المواقف المختلفة، التي عادة ما يعبر عنها بالشعور المشترك والمراد به مجموعة من التصورات، والعواطف، والأحوال النفسية التي خلقتها الوحدة الاجتماعية، وهي تعيش في جو غير المحيط الفردي، وتعبّر عن أهداف المجتمع وغاياته السامية، وتتمثل للأفراد على هيئة أوامر لأبد من تنفيذها (شلمت 2003، ص36). وعملية التطبيع الاجتماعي هي التي تُكسب الفرد صفته الاجتماعية التي يستطيع من خلالها الاندماج داخل الوسط الاجتماعي المحيط، والمحكوم بنسق معياري يميز هذه الجماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى، ويحقق لها الاستقرار والانظام.

وفي ذلك يذهب العلماء التقليديون إلى أن النظام العام، يعني الهيكل العام الذي تتصهر داخله مجموعة من نماذج السلوك المنظمة، وفق نسق من المعايير والجزاءات الشرعية، ينظم العلاقة بينها ويحقق بينها قدرا من الترتيب والاتساق والاستمرار، ويبث فيها مجموعة من المعايير والقيم، التي تدعم هذا الثبات (زايد 1983، ص20).

ولكن قد يحدث خلل في المنظومة المعيارية يعطل الاستجابات والتصرفات المعتادة والمألوفة، بحيث يمكن أن نعتبر المجتمع قد اعتراه اضطراباً جمعياً، يظهر عادة في شكل انحراف عن السلوك المقبول اجتماعياً، فما يحدث من خرق للسلوك المعتاد ضمن ثوابت الثقافة، هو انحراف عن معايير الجماعة والقواعد السائدة في المجتمع، ويشمل الانحراف عن السلوك المقبول خروج عن المعايير والقواعد والقيم السائدة في المجتمع، هذه القيم هي المقاييس العريضة التي يشتق منها قواعد السلوك (المعايير)، والقيم هي أفكار وتصورات لها أهميتها، وتكون بمثابة القلب من المعتقدات الأساسية لأي مجتمع، وهي تشكل مقياساً، وعلى أساس منها تقوم معايير الجماعة أو المجتمع؛ فقيم مثل الحق والعدل والمساواة تعكسها المعايير السائدة في المجتمع، الذي يحدث أن أزمة القيم أو الأنومي عندما تصيب المجتمع تؤدي إلى اضطراب وخروج الأفراد عن المعايير والقيم السلوكية التي تسود ثقافتهم، وعليه ترتبط القيم مباشرة بالمعايير الاجتماعية، فبقدر ما يكون السلوك مطابقاً ومسايراً لهذه المعايير، تكون قيمته كبيرة أو بالأحرى يكون في إطار القيم المعمول بها في المجتمع.

ولكن ما هو السلوك الذي يناقض الاتفاق حول قواعد للسلوك أو معايير ملزمة للأفراد؟ إنها اللامعيارية، ويشير مفهوم اللامعيارية (Anomie) إلى المواقف التي ينعدم فيها وجود المعايير الاجتماعية، أو تكون فيها هذه المعايير غامضة أو غير واضحة " (طلعت لطفي 1993، ص227-228). ونجد أن هناك عدداً كبيراً من علماء الاجتماع قاموا بدراسة وتفسير أنماط السلوك المنحرف عن القيم في ضوء مفهوم (اللامعيارية) والأفكار المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، وقد ذهب (دون مارتندال) إلى أن فكرة فقدان المعايير، هي الطرف المقابل لفكرة التماسك الاجتماعي، نظراً لأنه يترتب على فقدان المعايير داخل المجتمع، ظهور حالة من الخلط، واللبس، وانعدام الأمن، وتصبح التصورات الجماعية في حالة تدهور وانحلال (طلعت لطفي 1993، ص227-228).

فأي خلل قد يصيب المنظومة المشكّلة للمعايير التي تنظم وتسير المجتمع، يؤدي مباشرة إلى اختلال البناء الاجتماعي ككل ومن ثم ظهور اللامعيارية، وهي النتيجة الحتمية لفشل

المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية في ضبط نشاط أعضاء المجتمع، فتلك الظروف المجتمعية تعجز عن قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع، فتنشأ عنها صعوبات التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا عن المنظومة الاجتماعية، ومن ثم يؤدي للصراع، وفي النهاية إلى انتشار الفوضى من خلال سعي؛ بل تسابق الأفراد إلى تحقيق أهدافهم المشروعة بطرق غير مشروعة بما أن مؤسسات المجتمع تكون عاجزة عن تنظيم أدوارهم، وهو ما يؤدي إلى الانحراف والتمرد على القانون، الذي يأخذ عادة طابع التبرير لتلك السلوكيات المنحرفة من وجهات نظر شخصية ذاتية، بعيدة عن النضج الاجتماعي أو الثقافى أو السياسي للفرد الأنومي، الذي يتبنى تلك السلوكيات المنحرفة عن معايير الجماعة، ويُخضعها لمقاييسه الشاذة.

فعادة ما يشار إلى الشخص الخارج عن قيم الجماعة؛ أنه شخص منحرف، ويأخذ هذا الانحراف صوراً شتى، إنها انحرافات تأخذ اتجاهات جمعية؛ بحيث تُقاس عليها حالة الانسجام والانتظام داخل المجتمع، ويُجمع علماء الاجتماع على أن ظاهرة الأنومي أو أزمة القيم، تنشأ وتتطور داخل أي مجتمع في عدة حالات ترتبط بالتطور السياسي والاجتماعي والثقافى لذلك المجتمع، وفي العادة تكون بسبب أحداث طارئة وكبرى أو تغيرات سريعة وجذرية يتعرض لها المجتمع، إذ يظهر ذلك جليا في حالات الثورات والحروب الأهلية التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية، أو الأزمات الاقتصادية؛ كحالات الكساد الكبير أو المراحل الانتقالية السريعة وغير المضبوطة، كالانتقال من نظم سياسية واقتصادية معينة إلى أخرى جديدة، بحيث تخلق كل هذه الحالات السابقة حالة من الفوضى وعدم الثقة؛ بل وحتى الاعتراض والمقاومة داخل المجتمع، مما يوقع المجتمع فريسة للفوضى الأخلاقية غير الخلافة، التي تنعدم فيها المعايير ويُخلق واقع مشوه ينحرف فيه الأفراد عن التصورات القيمية الثابتة .

وبالنظر إلى السياق التحليلي لموضوع الدراسة، فإن أهدافها تتمثل في النقاط التالية:-

1 - أصبحت ظاهرة التفكك أو الانحلال الأخلاقي أزمة تعاني منها المجتمعات الحديثة، نتيجة لظروف مختلفة، وقد جاء البحث، في شكل نظري تحليلي لإلقاء بعض الضوء على ماهية هذه الأزمة .

2 - التعرف على طبيعة القيم، وتقديم مقارنة سوسولوجية تعطي مؤشرات واضحة على جبريتها وقدرتها على فرض قيود على سلوك الأفراد، مما ينعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية في صورة نظام اجتماعي .

3 - الوقوف على ما تعنيه أزمة القيم أو الأنومي من فقدان للمعايير الضابطة التي تنشأ عندما يحدث خلل في النسق الثقافي فتأخذ الكثير من الجوانب السلبية في الظهور، وتعتري المنظومة الأخلاقية، وتصيب النسيج العلائقي الذي تعود عليه أفراد المجتمع، فتشيع مظاهر شتى من الأمراض الاجتماعية التي تُعزى لهذه الأزمة القيمية، وتهدد البناء الاجتماعي بالانهيار .

4 - وأخيراً ومن خلال الاتجاهات المختلفة التي تناولت الموضوع بالدراسة، يمكن الوقوف على أهم ما تناوله علماء الاجتماع حول موضوع القيم، خاصة عند إدراكهم أن علم الاجتماع هو علم يبحث في القيم، فلا مندوحة من الاقتراب قليلاً أو كثيراً منها، أو كما يذهب إلى ذلك فيبر من أن علم الاجتماع عنده قد ارتبط بالفعل القيمي، وأن تفسير الفعل يكون من خلال ما يسبغه عليه الفاعلون من معنى ذاتي.

مقاربة سوسيولوجية لطبيعة القيم

على الرغم من أن تحليل القيم قد شغل العديد من علماء الاجتماع؛ إلا أن الكثير منهم قد تجنب المعالجة الصريحة للقيم، ويرجع ذلك إلى ذاتية القيم وصعوبة إخضاعها للدراسة الموضوعية، وهو ما وضعنا أمام آراء متضاربة؛ فقد اختلف المفكرون في معنى القيم ونظرتهم إليها اختلافات كبيرة، مما أوجد تناقضاً واضحاً في دراستهم لها، الأمر الذي حدا بالكثير من العلماء إلى تمييز دراستها بالتضارب؛ ومن هؤلاء فون مرنج Von Mering الذي يقول: "هناك في ميدان البحوث في القيم، على وجه الخصوص، جذب في النظريات المتناسقة، وخصب في النظريات المتضاربة" (ذياب 1980، ص16). هذا الاختلاف يتسع ليشمل كل ما يرغبه الإنسان قياساً بمنافعه، وعليه فإن تحديد معناها بدقة ليس في المتناول، وبداية من الفعل اللاتيني Valeo، الذي يعني أنني قوي، وباللغة الفرنسية valeur وWorth باللغة الانجليزية، وكلها مشبعة بمعنى القيمة كفضائل، فما يرغبه ويفضله الأفراد هي اتجاهات عامة في السلوك يعبرون به عن ما يؤمنون به من قيم (ذياب 1980، ص21).

ويصف تشارلز موريس Charles Morris دراسة القيم على ذلك: "بأنها علم السلوك التفضيلي" وما يعنيه أن لكل فرد خياراته المتعلقة بالأكثر قبولاً، والأكثر أهمية، من نسق القيم (نقلا عن: ذياب 1980، ص23). ويعرفها كلايد كلاكهون Klyd Kluckhohn بأنها تصور واضح أو مضمّر، يميز الفرد أو الجماعة، ويحدد ما هو مرغوب فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك، والوسائل، والأهداف الخاصة بالفعل (نقلا عن: غيث 1995، ص505-506). وقد بين كلاكهون Kluckhohn خمسة أصناف من الأنماط

القيمية وهي: (نقلا عن الزباني 1972، ص 14).

- 1 - إجبارية أو ملزمة: حيث الثقافة لا تعطي إلا طريقة واحدة مقبولة اجتماعيا لمواجهة المواقف.
- 2 - مفضلة أو مستحسنة: عادة أحد الانماط السلوكية المرتبط بقيمة ما يكون أكثر قبولاً واستحسانا من سواه .
- 3 - اعتيادية أو مقبولة: حيث تكون هناك أساليب متعددة للسلوك، يكون أحدها أكثر شيوعا .
- 4 - اختيارية: حيث تتعدد الأنماط السلوكية التي يكون لها نفس القبول اجتماعيا والاختيار من بينها.
- 5 - أنماط مقيدة: حيث توجد أنماط مقبولة اجتماعيا، ولكن بالنسبة لفئة خاصة في المجتمع.

إن القيم إجبارية وملزمة، ورغم ذلك يستطيع الأفراد الاختيار من بين بدائل للسلوك المرتبط بالقيم بحيث يتحدد الفعل في ضوء ما تمثله القيمة من أهمية بالنسبة للفاعل، ويأتي هذا الأمر كنتيجة طبيعية لما تتميز به القيم من تنوع في السلوك المقبول اجتماعيا، فسلوك ما قد يعد من أولويات شخص ما في حين أن شخص آخر لا يعيره أهمية، ليس لأنه لا يمثل قيمة بل لأنه ليس من أولوياته في التفضيل . فضلا على ذلك فإن القيم تعمل على دعم التماسك الاجتماعي، والخروج عنها يمثل خروجا عن المرغوب فيه من أفراد المجتمع، فالقيمة في حد ذاتها هي تعبير عن مثل عليا يحاول الأفراد الاقتداء بها وأن يكون سلوكهم الفعلي انعكاسا لهذه القيمة.

إن الأفراد يجدون أنفسهم أمام منظومة معيارية بنوع من التقويم، وكيف تدعم هذه القيم طرق وأساليب الاحتفاظ بالمجتمع الذي يشكل وحدة مترابطة، متكاملة و متميزة (زعيمي 2004، ص 185). فالمجتمع يعمل على توليفة قيمية فهو من ناحية ينشئ الأفراد على المرغوب، وهو في ذات الوقت يربطهم بهذه القيم باعتبارها روابط أخلاقية باقية، فالمجتمع لديه (ميكانيزماته) الضاغطة على الأفراد لعدم الخروج عن هذه القيم، وهناك من علماء الاجتماع ومنهم (دور كايم) يؤكدون على أسبقية المجتمع في خلق النسق المعياري وقدرته على إجبار الأفراد على الانصياع لهذا النسق.

وعلى ذلك فإن دور كايم يذهب في تعريفه للمجتمع إلى أنه: مجموعة من القيم

والأفكار، وما العلاقات الإنسانية إلا قواعد تعكس القيم والمعاني والأخلاق الاجتماعية، التي تحافظ على استمرارية المجتمع، وما الجماعات والنظم إلا أطر تنمو وتزدهر داخلها القيم والأخلاق (نقلا عن: التابعي 1985، ص 23). فالمجتمع هو مصدر القيم وبهذا تشكل القيم البناء المعياري داخل المجتمع الذي يسمو عن الأفراد، ويفرض عليهم الخضوع إليه فهو يعبر عن أفكار ورغبات الإنسان ويستمد قوته من القوى المعنوية في المجتمع التي تبنى عليها الحياة الاجتماعية.

عليه يذهب (دوركايم) إلى أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظاما أخلاقيا، يمثل حقيقة اجتماعية، كما أن القاعدة الأخلاقية لا تتبثق عن الفرد، ولكن المجتمع هو أساس القيم، ومصدر القيم العليا، وأنها نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية، ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يوجد في إطاره، وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات، ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه، الذي يتحدد من خلال ما هو مرغوب فيه اجتماعيا (التابعي 1985، ص 23).

وهذه الجبرية الاجتماعية للقيم المستمدة من المجتمع هي ذاتية ونسبية مكانا وزمانا، ولكل مجتمع قيمه الخاصة التي ينضوي تحتها الأفراد في سلوكهم، ونظام القيم هو الذي يتحكم في تصرفات الإنسان ويختلف من مجتمع لمجتمع ومن فرد لآخر في نفس المجتمع (الشكور 1998، ص 79).

حقيقة اجتماعية أن لكل فرد طريقة خاصة في التعامل والتقدير بالقيم الاجتماعية، وأن القيم انعكاس للمستوى الثقافي الخاص والعام للمجتمع، فالقيم هي دائما خاصة بمجتمع بعينه، وهي كذلك تختص بفترة زمنية تاريخية، ذلك لأن القيم تتغير في الزمان كما أنها تتغير من مجتمع لآخر؛ وفي هذا يقول (شيلر Scheler): إنني إذا بحثت في جوهر أي شخص أو جماعة أو أي مرحلة تاريخية أو أسرة أو أمة أو شعب أو أي جماعة تاريخية، فإنني سأعرفها وأفهمها، عندما أدرك نسقتها الخاص لتحديد القيم ومفاضلاتها أيا كانت طبيعة النظام الذي يمثله هذا النسق، لأن هذا النسق هو ما أسميه روح الموضوع الذي أدرسه (نقلا عن: السيد عبد العاطي 2003، ص 154).

فهذا الذي أشار إليه شيلر هو ما تمثله القيم بالنسبة للحياة الاجتماعية، فهي بمثابة الروح من الجسد، فالقيم هي روح المجتمع التي تضمن له البقاء والاستمرار؛ هذا وقد أشار دوركايم إلى طبيعتها الجبرية ووظيفها وطورها إلى نظرية في تقسيم العمل وفي الانتحار، ثم جعلها مدخلا لتفسير الانحراف والجريمة؛ فقد انشغل دوركايم بقضية

التماسك الاجتماعي، واعتبره الشكل الجوهرى للتفسير السوسولوجي، فهو يرى أن الوعي الجمعي، هو الذي يضمن وجود هذا التماسك وعندما لا يشتغل هذا الوعي فإن البناء الاجتماعي يصيبه الخلل أما كيف يحدث ذلك؟ فهو يرى أن دراسة الانتحار اختباراً تجريبياً لهذه الفرضية.

أ - الانتحار علامة على أن الأعراف الاجتماعية ليست في مستوى إقناع الفرد.

ب - يوحي وضع حد لحياة الفرد. إلى وجود خلل في النسيج الاجتماعي.

ج - لذلك يحتاج المجتمع إلى إجماع يخول له الاشتغال دون وجود صراعات، حاجته لحزمة من الأعراف والقيم ذات طابع جماعي، يتبناها الأفراد وتكون بمثابة واجبات والتزامات تُكوّن الأساس الأخلاقي المشترك بين الجميع (أكوافيما 2011، ص35).

أما مصدر القيم فهناك وجهات نظر مختلفة حول مصدرها، فهناك من يرى أن الفرد هو مصدر القيمة، وهناك من يرى أن متوسط الأغلبية من الأفراد هو مصدرها، وقد رفض دوركايم الرأي الأول والثاني، وطرح رأياً ثالثاً هو أن المجتمع يعد مصدر القيم، وقد أكد أن هذا الطرح يقدم تقديراً موضوعياً لأن التقدير أصبح جمعياً (بيومي 1981، ص24). ويبدو هذا واضحاً في تعبير الضمير الجمعي، الأكثر ظهوراً من بين كل أفكار دوركايم الاجتماعية، فهو قد جعل من هذا المفهوم المفتاح لكل العمليات الاجتماعية التي قد تحدث بين الأفراد، وهذا ما يعبر عنه بهيمنة المجتمع على الكيانات الفردية.

والقيم تُدرك كمفاهيم تصويرية؛ بمعنى أنها تصاغ في ألفاظ مطلقة، ولكنها تطبق في حدود موقفية خاصة تتشكل من خلالها مدركات تحدد تطبيقات القيم في مواقف مختلفة، تشكل المحتوى الواقعي للقيمة (بيومي 1981، ص116). إذاً هي تصورات مجردة، إنها نسق مثالي، ما أفضله أنا وما أميل إليه وما أستحسنه، أنظر إليه بما هو مثالي وأخلاقي، فهي قيم أخلاقية، هذه القيم تتجسد من خلال مواقف خاصة، في قوالب للسلوك مقيدة بضوابط معيارية ارتباطها الواقعي بالمواقف الخاصة للأفراد، يجعلها نسبية، وتخضع لعنصر التقدير الشخصي فكل المعاني التي تتضمنها القيم، مثل الاهتمام أو الاعتقاد أو القبول أو المفاضلة أو الميل أو النفور، تعبر عن عناصر شخصية وذاتية يحسها كل فرد على نحو خاص به (ذياب 1980، ص25).

وهي تتباين على سلم الأهمية فهي تأخذ شكل التجسيديات المثالية في قالب زمني ومكاني لا تتساو معه في العلاقات بين التجسيديات، ويمكن تشبيه ذلك بسلم تتدرج فيه

القيم صعوداً تبعاً لأهميتها، والقيم بذلك نظام يمكن دراسته من خلال طبيعة التسلسل الهرمي فيه.

ويذهب (هارتمان) في ذلك إلى أن العلاقات الهرمية بين القيم ذات طبيعة دكتاتورية، تحاول كل منها أن تسيطر على الحس الأخلاقي للإنسان (نقلا عن: بيومي 1981، ص-36 37)؛ فالقيم تأخذ شكل الترتيب الهرمي على سلم تتدرج فيه تبعاً لأهميتها، وهي في ذلك تتجسد من خلال طبيعتها الأخلاقية على الأفراد بحيث تكون نسقا معياريا ضابطا لسلوكهم، وتتحدد القيمة بما تحمله من معنى وما تجسده من سلوك أو معيار، وفي هذا يقول سوروكين: إن المعنى بالمفهوم الضيق هو قيمة، وأي قيمة تتطلب معنى، وهو قيمة إيجابية أو سلبية، ومن ثم فإن ألفاظ القيمة والمعنى والمعيار تستخدم لتشير إلى الفئة العامة من الظواهر ذات المعنى (نقلا عن: بيومي 1981، ص108).

ويؤكد كل من توماس وزنانيكي على ذلك بالقول: إن القيمة هي المعطيات ذات المحتوى الواقعي المرتبطة بجماعة اجتماعية معينة، التي تتطوي على معاني تجعل منها موضوعا للنشاطات والاتجاهات (نقلا عن: عماد عبد الغني 2006، ص142). فالقيمة تحمل معنى وتؤدي إلى اتجاه، مما يجعل نشاط الفرد يصطبغ بالصبغة الذاتية، فلكل فرد اتجاهاته التي تعبر عن جوانب وجدانية مرتبطة بظروف معينة، تخوله القيام بنشاط يرتبط موقف خاص.

وفي ارتباط القيم بالاتجاهات يشير (بوجاردس) إلى أن كل اتجاه مصحوب بقيمة، وأن القيمة والاتجاه جزءان لعملية واحدة، ولا معنى لأحدهما دون الآخر، وإذا كان الاتجاه إقدام وقبول ورضى، كانت القيمة التي تصحبه وترتبط به قيمة إيجابية، أما إذا كان الاتجاه يعبر عن الإحجام والنفور، كانت القيمة التي تصحبه سلبية (نقلا عن: ذياب 1980، ص24). غالبا ما يتم الخلط بين القيم والاتجاهات، وذلك لاتصال كل منها بالوجدان، إلا أن القيم كلية وعادة تتضمن الاتجاهات وهي أقل عدداً، في حين أن الاتجاهات أكثر عدداً من القيم لأنها ترتبط بالسلوك الفعلي.

وفي هذا الشأن يشير (ماكس فيبر Max-Wiber) إلى أن القيم: هي عبارة عن الموجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم السلوك الإنساني بطريقة ضاغطة، أو قد تصنع هذه القيم بعض المطالب، التي قد يضطر الإنسان إلى السعي لتحقيقها (نقلا عن: قباري 1978، ص-84 85).

لقد خرج (دوركايم Durkheim) من نظريته في تفسير دوافع السلوك الاجتماعي

للفرد في اتصالها بالسياق الجمعي، فهو يفسر دافعية السلوك لذي الإنسان من أنه يكمن في سياقه الاجتماعي، إذاً فالبعد الاجتماعي يكون بارزاً مادام السلوك البشري يتحدد بواسطة الضمير الجمعي، الذي هو كيان من العواطف والمعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع، وفي تفسيره لظاهرة الانتحار الأنومي فهو سلوك يأتيه الشخص عندما تنهار القيم المجتمعية، ويتهدم تبعاً لذلك السياق الاجتماعي ويصبح عاجزاً عن إمداد السلوك بدافعيته (بيلة 1983، ص 468-469).

والقيمة لا تكون قيمة للفرد إلا إذا توافرت شروط ثلاثة؛ أولها أن يكون عنده وعي أو ادراك يتبلور حول وجود شيء أو فكرة أو شخص، وثانيها أن وعيه هذا يخصه ويهمه هو، بمعنى أنه يحدث لديه اتجاهات انفعالية حول الأشياء، وأخرها أن وعيه أو ادراكه وانفعاله يوجهان نحو بلوغ هدف معين من السلوك أي نزوعه نحو معيار معين؛ وهذه المظاهر الثلاث للقيمة متداخلة تداخلاً يصعب معه فصل أحدها عن الآخرين، وكما يقول كلاكهون: " إن القيم تجمع هذه العناصر وتوجهها نحو الأشياء أو الأشخاص أو الأفكار (ذياب 1980، ص 29-30).

اتجاهات سوسولوجية في تحليل القيم

إن تحليل بعض الأفكار السوسولوجية لموضوع القيم التي جاءت عند بعض علماء الاجتماع توفر تنوعاً خصباً لموضوع البحث وللنظرية السوسولوجية، لاسيما أن القيم كانت الموضوع المحوري الذي قام عليه علم الاجتماع عند هؤلاء.

القيم الجمعية عند دوركايم

يُعدُّ العنصر المعياري عند (دوركايم Durkheim) أهم مكونات الضمير الجمعي، وهو الذي يتمثل في القيم المجتمعية المشتركة، تلك التي تشكل العنصر المحوري في البناء أو الموقف الاجتماعي، هذه القيم أو المثل ليست إلا انعكاساً لتفاعلات تجري في الواقع، بحيث تتفصل عن المستوى السيكولوجي وتنتقل لتصبح متموضعة على المستوى السوسولوجي؛ حيث نجد أن كافة أنساق المجتمع الأساسية -كالدين والأخلاق والاقتصاد- ليست في جوهرها إلا أنساق قيم ومعتقدات (بيلة 1983، ص 487).

هذه المعالجة الدوركايمية لانفصال النسق القيمي عن المستوى السيكولوجي للأفراد لتصبح واقعاً سوسولوجياً جمعياً في صورة أنساق اجتماعية كلية، يحاول من خلالها التأكيد على دور الضمير الجمعي في نسق القيم، ليعطيها مظهرًا جمعياً يميز كل نسق من أنساق المجتمع كل على حدا.

وتبدو أهمية منظومة المعايير والقيم للحياة الاجتماعية والبناء الاجتماعي في تحقيقها، من خلال أمرين هما: استمرار النظام الاجتماعي، وتحقيق التضامن الاجتماعي؛ وعليه فإن الانحراف عنها سيضرب التماسك الاجتماعي والنظام الاجتماعي، وهنا تظهر بوضوح المفارقة في هذا الصدد بين دوركايم وماركس، حيث يرد (دوركايم Durkheim) على ماركس من أن الصراع هو صراع اجتماعي وليس صراعاً طبقيًا، لأن الوعي قيمي وليس مادياً؛ فقد رأى أن الوعي الجمعي هو ما يظهر بشكل جلي بين الجماعات التي يسودها تماسك قيمي مصدره الانتماء إلى جماعة دينية، ينصهر أفرادها مكونين لُحمة دينية واجتماعية واحدة، تقف أمام سياقات التحلل التي يكون مبعثها غياب الوعي الجمعي، وفشل المجتمع في خلق قيم تحافظ على تماسك كيانه (أكوفيفا 2011، ص36)

أما عن توظيفه اللامعيارية في تقسيم العمل، فقد بين (دوركايم Durkheim) فكرة الاعتقادات المشتركة أو القيم العامة، وكيف تؤثر التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا، حيث أطلق على ذلك اسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي، الذي هو تعبير عن فعالية الضمير الجمعي ففي هذا النوع من المجتمعات - التضامن الآلي - يتم التوصل إلى التكامل أو التضامن خلال نسق القيمة العامة، أما التضامن العضوي فهو نتيجة العلاقات المتداخلة لنسق مركب من تقسيم العمل، فالمجتمع هو القوة الأخلاقية الوحيدة التي لها التفوق والسمو على الأفراد (بيومي 1981، ص74).

رفض (دوركايم Durkheim) تحقق القيم في الذات الفردية، لأنها في رأيه قائمة في الذات الجمعية، وبذلك التفت إلى فكرة "الضمير الجمعي"، واعتبر هذا الضمير مصدراً للقيمة، حيث إن القيمة في رأيه لا تكون موضوعية وعامة، إلا إذا اعتبرناها في ذاتها "قيمة جمعية"، فالمجتمع عند دوركايم Durkheim أو الضمير الجمعي، كما يعبر عنه هو المشرع الوحيد للقيم، لأنه موجدتها وحافظها، وهو معيار التقسيم الخلقى، لأنه الحارس الأمين لكل خبراتنا وفضائلنا (قباري 1978، ص-196 197).

وهنا تظهر القيم عند (دوركايم Durkheim) مثل كل الظواهر الاجتماعية، فهي من صنع المجتمع، ولها قوة ملزمة، وأفراد المجتمع يشتركون في قيم واحدة ومعايير متميزة، يفرضها عليهم المجتمع، بما له من قوة القهر، كما أنها تتغير بتغير الظروف المحيطة بالفرد، إن (دوركايم Durkheim) اعتبر المجتمع بمثابة واقع أو كيان أخلاقي، وهذا الواقع يشتمل على القيم الجمعية، التي يوافق عليها أعضاء المجتمع (جبي 2000، ص179).

وبالمثل فإن وجهة النظر ذاتها قدمها في دراسته عن الانتحار Suicide، حيث قام

دوركايم بعقد علاقات بين معدلات الانتحار في أنساق اجتماعية متنوعة، وبيّن طبيعة القيم والاعتقادات الرئيسية المشتركة للجميع، وجد أنه حينما تتحطم أو تضعف روابط المجتمع أو قيمه، يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسؤولية تجاه الآخرين، وبهذا تكون الالتزامات المشتركة قليلة، ولهذا يكون الانتحار متوقع حدوثه (بيومي 1981، ص75)، ويرى (دوركايم Durkheim) أن الانتحار اللامعاري يحدث في تلك الحالات التي ينتهك فيها النسيج الاجتماعي على حد تعبيره وبالتالي تنشأ حالة من اللامعيارية أو انعدام المعايير في المجتمع أو حالة الاضطراب المعياري، الذي ينجم عن خلل في التوازن سواء كان هذا الخلل في التوازن مؤدياً إلى نتائج إيجابية أم نتائج سلبية، فأى تغييرات مفاجئة في النظام الاجتماعي تؤدي إلى حالة من اللامعيارية أو التفكك الاجتماعي، فمثلاً: الكساد الاقتصادي أو الرخاء الاقتصادي حالتان تمثلان تغييراً مفاجئاً في النظام الاجتماعي، يترتب عليها درجة من اللامعيارية تؤدي إلى زيادة معدل الانتحار في المجتمع (سميرنيم 1985، ص103).

ويرى (دوركايم Durkheim) أنه في مقابل حالة اللامعيارية التي قد يعاني منها أي مجتمع، فإن علاجها يكون من خلال تحقيق تضامن عضوي كامل، وعلى الرغم من أنه رأى النزعة الفردية باعتبارها سمة محورية للمجتمعات المعاصرة، إلا أنه رأى في اللامعيارية أشكالاً "باثولوجية" للنزعة الفردية، وأن الفردية الأخلاقية الحقيقية تتضمن تنظيم رغبات الأفراد من خلال القيود الاجتماعية (سكوت 2009، ص323-324).

لقد ميز (دوركايم Durkheim) في معالجته لحالة اللامعيارية من خلال مناقشته للانتحار أن هناك بعدين للتضامن الاجتماعي، الذي يتحكم في معدلات الانتحار هما: "التكامل والتنظيم"، وهو يعني بالتكامل قوة الصلة التي تربط الفرد بالمجموعات الاجتماعية، وكان يقيسه بتدرج يبدأ من "الأناية" وينتهي "بالإيثار".

أما التنظيم فيقصد به الدرجة التي تستطيع من خلالها قواعد المجموعة ومبادئها أن تنظم رغبات وتطلعات الأفراد بها، ويقاس ذلك بتدرج يبدأ من "اللامعيارية"، وينتهي "بالجبرية" (سكوت 2009، ص324)، لقد قدم (دوركايم Durkheim) مفهوم اللامعيارية إلى علم الاجتماع، ليصف حالة الفوضى الأخلاقية التي تصيب الأفراد عندما تقل سيطرة الضمير الجمعي، وقد عزى اللامعيارية إلى خلل يصيب البناء الاجتماعي ينشأ عنه أشكالاً باثولوجية، يمكن استئصالها من خلال تنظيم النزعات الفردية وتقييدها اجتماعياً، ولاشك أنه في تقديره لأهمية النظام باعتباره من رواد البناء الوظيفية، فهو يرى أن مسألة التفكك التي قد تصيب المجتمع ما هي إلا أشكال مرضية عارضة، يمكن القضاء عليها، ليرجع المجتمع إلى حالة التوازن السابقة.

أما في تحليله للدين وعلاقته بالمجتمع، فقد وضع تأكيداً أكثر على دور القيم باعتبارها ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي، فاهتمامه بالدين يعد اهتماماً بالجوانب الداخلية والإدماجية لأنساق القيم والمعايير بتضمناتها المباشرة لبناء الشخصيات، فهو ينظر إلى القيم باعتبارها مقولات أساسية للإدراك، كما واجه مشكلة أصل القيم الذي وجده في المجتمع الجديد، فالرأي عنده أنه ليس هناك تفرقة أساسية بين ما هو مثالي Ideal وما هو واقعي Actual أو بين القيمة Value والواقع Reality، فالمجتمع بالنسبة له، هو الواقع الذي يتسامى والناس كما يرى يدركون هذه الحقيقة وهي أن المجتمع مقدس (بيومي 1981، ص75)، يرى (دوركايم Durkheim) أن الأشياء المقدسة لأي نسق ديني هي في الحقيقة رموز للمجتمع الذي يمارس هذا الدين، ويفسر هذا بأن الشعوب التي تعيش حياة بدائية تحيا حياة شبه جماعية، وعندما تجتمع في مناسبات معينة يقوى هذا الإحساس الجمعي، ويتكرر هذا الإحساس في المناسبات يصبح نوعاً من الشعائر، ويأخذ في ذهن المشاركين فيه شكل القوى المقدسة، ويرى أن الاعتقاد بوجود إله متسام يمثل الوعي بأن الناس يرتبطون فيما بينهم بمشاعر وقيم عليا .

والذي يريد أن يؤكد دور كايم هو أن الجماعة الاجتماعية هي المسؤولة عن تكوين الدين والاخلاق والتعبير عن ذلك رمزياً؛ فالدين مستمد من الجماعة والتضامن الاجتماعي من ناحية فضلاً عن أنه يعضده من ناحية أخرى، فهو يعبر عن ولاءات الجماعة ويعمل على استمرارها (بيومي 1982، ص104 - 105 - 106).

والمعنى المراد آنفاً، أن المجتمع هو الواقع الذي يتسامى وهو من خلال هذا التسامي يُجبل ويُقدس ويُعبر عنه رمزياً عن طريق القيم، أي يُقدس المجتمع عن طريق القيم من خلال التعبير الرمزي، وعليه ينظر دوركايم إلى طبيعة العلاقة بين نسق القيم والمجتمع على أنها ذات طبيعة ترستندالية متعالية على الأفراد .

روبرت ميرتون "الأنومي" تناقض الأهداف والوسائل

بحث عالم الاجتماع (روبرت ميرتون Robert Merton) في موضوع القيم وكان له رأي واضح يتعلق بمفهوم الأنومي، فهو يقول: إن التفكك الاجتماعي يحدث عندما يكون هناك تناقض بين ما هو موجود وبين ما يرغب الأفراد في وجوده فعلاً (غيث دس، ص86)، والتفكك الاجتماعي عنده هو عدم كفاءة النسق أي فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة، بشكل يؤدي بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، ويمكن أن نستوضح هذا التصور من رأيه التالي؛ فهو يضيف إلى ذلك قوله: إن طبيعة المجتمع الحديث تفرض انتماء

الأفراد أو الجماعات إلى عدد من الأنساق الاجتماعية، قد تتضارب أهدافها، ولذلك فإن عملية الصراع التي قد تنشأ للتوفيق بين الأدوار، والمراكز إزاء هذه الانساق قد تؤدي إلى أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد أثارها إلى هذه الانساق ذاتها (غيث دس، ص88). وهو في تفسيره لحالة التفكك هذه يرى أنه عندما تتناقض أهداف الأفراد مع وسائل تحقيقها كأداة مشروعة تحدث حالة الانحراف عن معايير الجماعة، وعندما قام بوصف هذه العملية أشار إلى أن بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة للانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها (طلعت لطفي 1993، ص228). يقول (ميرتون): إن بعض الأفراد لا يتمتعون إلا بالفرص النادرة لتحقيق النجاح من خلال وسائل مشروعة، نتيجة افتقارهم إلى الإمكانيات المالية والتعليم المناسب؛ ومن ثم يمكن النظر إلى السلوك المنحرف أو الذي يتعارض مع القيم على أنه نتيجة لندرة الفرص المشروعة التي تدفعهم لأن يكونوا أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة (طلعت لطفي 1993، ص-230 231).

فطبيعة البنية الاجتماعية، هي التي تدفع الأفراد إلى السلوك المتكيف أو المنحرف ولفهم البنية الاجتماعية لأي مجتمع يحدد "ميرتون " عنصرين أساسيين هما:

أ- الأهداف : يرى أن لكل مجتمع أهدافاً واهتمامات، تشكلت خلال مراحل تاريخية معينة وأصبحت تمثل إرثاً حضارياً، وعن طريقها تظهر آمال أفراد المجتمع، كما يظهر منظار ترتيب القيم الاجتماعية حسب الأهمية .

ب - المعايير: تضبط وسائل وطرق الوصول إلى الأهداف، لأنها تمثل قواعد ضبط السلوك، ومن خلالها - أي هذه القواعد- ترتب المعايير كيفية الوصول إلى الأهداف دون الخروج عن الأطر الاجتماعية المتعارف عليها، أما العلاقة بين الأهداف والمعايير، فليست متوازية ولا ثابتة (سميرنيم 1969، ص85).

فعندما تكون البيئة الاجتماعية غير متكاملة ولا تؤدي وظائفها يحدث التأكيد على الأهداف، عندها تكون جميع السبل والوسائل مقبولة للوصول إلى الأهداف، وعندما تعم هذه الحالة في مجتمع ما تغيب المعايير والوسائل المشروعة، وتظهر بدلا عنها النشاطات المنحرفة والوسائل غير الشريفة للوصول إلى الأهداف (سميرنيم 1969، ص87)، وهو في ذلك يرى أن المجتمع يحرك طموح جميع الأفراد لبلوغ الأهداف، للحد الذي تعجز معه إمكانياتهم وتصبح الأهداف شيئاً ملحا، عندئذ تصبح جميع الوسائل مشروعة للوصول

للأهداف مما يترتب عنه حالة الفوضى الأخلاقية، إنها النتيجة الحتمية لأي مجتمع تكون فيه قواعد الضبط غير فعالة، وعندما تفقد المعايير قدرتها على الضبط تعم حالة الفوضى الأخلاقية التي يشير إليها (ميرتون).

وقد قدم ميرتون في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) تصنيفاً لأنماط تكيف الأفراد في المجتمع، بين الأهداف الثقافية وبين الأساليب النظامية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وصل من خلالها إلى أن قضية النجاح أو الكسب في المجتمع، تؤدي إلى تأكيد كبير على الاستمرار في التفوق أكثر من التأكيد على الامتثال للمعايير الاجتماعية والوسائل المتاحة لتحقيق النجاح (طلعت نطفي 1993، ص-228 229).

ولكن كيف تناول (ماكس فيبر) موضوع القيم ؟

القيم عند (ماكس فيبر) (هي معاني الفعل الاجتماعي، يعد (ماكس فيبر Max-Wiber) من أهم المفكرين الذين أرسوا دعائم الاتجاه المثالي في مجال دراسة القيم، ولا شك في أن مؤلفه: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" يعد من أهم مؤلفاته التي تبرز هذا الاتجاه، من خلال قيامه بالبحث في العلاقة بين القيم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وقد أراد من ذلك نقد النظرية الماركسية، التي ترى أن كل الظواهر الثقافية بما فيها الدين والقيم والنظم السياسية، يمكن إرجاعها إلى تطور القوى الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فقد اهتم فيبر بدراسة نفس الظاهرة التي اهتم ماركس Marx بمعالجتها، وهي ظهور النظام الرأسمالي (السمائطي 1989، ص531). وهو في نظريته يقف في مواجهة التفسير الماركسي تماماً، فقد قدم نظرية تعارض النظرية الماركسية، حيث أعلى فيبر من قيمة النظام الديني، وما يتمخض عنه من توجيهات قيمة كعامل فعال في تحديد طبيعة النظام الاقتصادي داخل المجتمع، على العكس تماماً من النظرية الماركسية التي ترى أن الدين والقيم والأفكار والفلسفات والإيديولوجيات ليست سوى عناصر البناء الفوقي للمجتمع، التي يتم تشكيلها من خلال البناء الأساسي للمجتمع أو علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج داخل المجتمع (السمائطي 1989، ص531).

وهو أيضاً يختلف مع (دوركايم) (Durkheim) في نقطة محورية؛ فهو يجد أن نسق القيم ليس نسقاً قديماً سابقاً على الأفراد عليهم أن يتطابقوا معه، كما يذهب إلى ذلك دوركايم بل هو ناتج للاختيارات الفردية ووفقاً لما يذهب إليه ريمون آرون، فإننا نجد عند فيبر تصوراً إرادياً للقيم التي يخلقها البشر وفي ذلك إبراز للوجود الفردي على حساب الوجود النسقي (تيلة 1983، ص631).

وبغض النظر عن حامل القيم هل هو المجتمع كما يرى (دوركايم)، أم الفرد كما يرى فيبر فإن النسق القيمي لذا كل منهما هو مفتاح الحياة الاجتماعية وخالق النظام الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن علم الاجتماع قد ارتبط عند (فيبر) بمفهوم الفعل القيمي، فهو ينظر للفعل في ارتباطه بالمعنى وعدم انسلاخه عنها، فهو يذهب إلى أننا نطلق الفعل على أي اتجاه أو نشاط انساني يخلع عليه الفاعلون أو مجموعة الفاعلين معنى ذاتيا (بيلة 1983، ص625).

وعلى هذا نجده يخالف ما يذهب إليه الوضعيون من أمثال (دوركايم) من اعتبارهم للظواهر الاجتماعية بما فيها النسق القيمي كأشياء على غرار العلوم الطبيعية، فلا يمكن فصل المعنى عن الفعل الاجتماعي عند فيبر، بل لا بد من تفسير الفعل في ضوء فهم المعنى، فالقيمة عند (فيبر) تتحدد من خلال ما يسبغه الفاعل على الفعل الاجتماعي من معنى، وفي هذا السياق يشير محمد بيومي في كتابه (علم اجتماع القيم) على أن ما يريد أن يعبر عنه فيبر في علاقة القيمة بالمعنى أنه من أجل تفسير الفعل الاجتماعي، فإننا يجب أن نصل هذا الفعل بالمعنى أو بنسق القيمة (بيومي 1981، ص 76). ويمكن تعيين أهمية المعاني في تفسير الفعل عند (فيبر)، حيث يرى أن علم الاجتماع في النهاية هو العلم الذي يبحث عن الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي من أجل الوصول إلى التفسير السببي لمساره ونتائجه (بيلة 1983، ص 626).

تالكوت بارسونز القيم والأدوار

أكد (بارسونز) على غرار(فيبر) أن القيمة هي التي تحدد اطرار بنية الفعل الاجتماعي وتفرض هيكله وبنياته، ويشتمل الإطار المرجعي للفعل الاجتماعي عنده على ثلاثة أدوار: هي دور الفاعل، ودور الموقف، ودور الموجهات، وتوظف القيم عنده من خلال دورها في موجهات الفعل في المواقف الاجتماعية، وبذلك أصبحت بمثابة عناصر ثقافية تعبر عن تصورات التفضيل الاجتماعي، فهي عناصر منظمة للسلوك لأنها تصدر عن أشياء مرغوب فيها (قباري 1989، ص145).

وهو يرى أن النسق الاجتماعي عبارة عن فاعلين أو أكثر، يحتل كل منهم مركزا أو مكانة اجتماعية متميزة عن الأخرى، ويؤدي دورا متمایزا، وقد أعتبر الفعل الاجتماعي فعلا أو سلوكا متبادلا بين فاعلين أو أكثر، وأن هذا الفعل يتطور من خلال مجموعة من القواعد السلوكية والمعايير والقيم المجتمعية والنظامية، التي توجد في البيئة أو النسق الثقافي والاجتماعي التي تحيط بالفعل ذاته (عبدالله محمد 2006، ص35).

واستمراراً لهذا الفهم عن العلاقة بين فعل الفاعل ونسق القيم، فرق بارسونز بين نوعين من النظام العام هما: النظام المعياري العام Normative والنظام الواقعي Factual، يرتبط النظام الاجتماعي العام بمجموعة من المعايير، أما النظام الواقعي فيتمثل في الحالة الواقعية التي يمكن أن تخضع للقانون العلمي في التحليل، وبالرغم من إمكانية إخفاق أي نظام معياري وترديه لحالة من الفوضى تحت ظروف معينة، فإنه تبقى حقيقة أساسية تتمثل في أن العناصر المعيارية ضرورية للمحافظة على أي نظام واقعي (زايد 1983، ص113).

من هذا المنطلق اكتسبت المعايير أهمية مطلقة في حل بارسونز لمشكلة النظام، فأفعال الفرد ليست عشوائية، وإنما يتوافق مع أعضاء المجتمع ويتشاركون في مجموعة من القيم المطلقة التي تحدد أهدافهم ووسائلهم لتحقيق هذه الأهداف، وتظفي هذه القيم قدرا من النظام والمعنى على سلوك الفرد، ومن ثم تكبح الصراع والفوضى في المجتمع (زايد 1983، ص113)، ويضيف المؤلف أنه على الرغم من اتفاق (بارسونز) مع كل من (فيبر، ودوركايم) في نظريته عن الفعل الاجتماعي، إلا أن نظريته توصف بأنها نظرية طوعية، وهو في ذلك يتعارض مع النظرية الحتمية لدوركايم، فالطوعية عنده هي ترك جانب كبير لحرية الإرادة للفاعل في تحديد أهدافه ووسائله في ضوء المعايير، التي تعتبر محركات ثابتة للسلوك، والأفراد يعتبرون المعايير شيئاً مرغوباً فيه، لأنهم يقبلونها عن إرادة وحرية وهذا هو جوهر الخلاف بينه وبين دوركايم، وعليه يعتبر الفعل الاجتماعي فعلاً ذاتياً وذو معنى في نفس الوقت (زايد 1983، ص113-114).

وقد نظر (بارسونز) للقيم باعتبارها مجموعة معايير أو قواعد للاختيار بين عدد من الموجهات، وهي بهذا تؤدي وظائفها باعتبارها أجزاء رئيسية في الثقافة، وعليه تعتبر القيم عنصراً جوهرياً في تركيب البناء الاجتماعي بناء على أداءها وظيفية أساسية، وهي وظيفة التماسك والتضامن الاجتماعي، من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعي، وإلا أصابته عوامل الانهيار والتفكك، ولذلك كانت عملية اكتساب القيم من العمليات الثقافية التي تؤكد الشعور بالتماسك، فترسم محددات الفعل، وتنظم التوقعات المنتظرة (قباري 1989، ص146).

تظهر أهمية آراء (بارسونز) حول موضوع القيم، أنه أراد من خلال هذه الأفكار أن يدعم نظريته عن النظام، فهو من رواد الوظيفية بدون منازع، وأفكاره طوعها لترسيخ ايدولوجية محافظة، فهو قد بين بوضوح دور القيم في تدعيم النظام الاجتماعي؛ فهو يرى أن التماسك الذي تحققه القيم هو نتاج للعلاقة بين الذات والموضوع، ففي الوقت

الذي يؤكد فيه بارسونز على الإرادة الحرة من منطلق أن كل فاعل يسعى لتحقيق أهداف خاصة، غير أن هذه لا يجب أن تتعارض مع أهداف الآخرين، كما لا يجب أن تتعارض مع معايير وقيم المجتمع، وقد حلل بارسونز الدافعية الفردية والتوجيه القيمي في التفاعل الاجتماعي كالتالي: أما الدافعية، فتتقسم إلى ثلاث جوانب الجانب الانفعالي والجانب المعرفي، والجانب التقويمي وأما التوجيهات القيمية فأنها تنقسم أيضا إلى ثلاثة جوانب، الجانب المعرفي، والجانب التدوقي، والجانب الأخلاقي، ولا يتحقق التوافق والتكامل بين الدافعية والتوجيه القيمي إلا إذا استدمج الفاعلون التوجيهات القيمية في ذاتهم، بحيث يستطيع الفاعل أن يحدد أهدافه في ضوء أهداف المجتمع، وأن يجعل هذه الأهداف لا تتعارض مع أهداف الآخرين، وهذا التكامل بين التوجيهات الدافعية والقيمية تعبر عن تكامل النسق الاجتماعي ككل (زايد 1983، ص123).

تعقيب

إن إدراكنا لأهمية النسق القيمي مردّه أننا في مجال علم الاجتماع لا نخرج عن النطاق القيمي؛ فالقيم الاجتماعية يمكن اعتبارها النسيج العلائقي بكل صورته، فهي قواعد للسلوك والتوقعات المشتركة بين الأفراد في مختلف المواقف، فهو نواة التنظيم الاجتماعي إذا تصدع، فإن التفكك الاجتماعي يبدأ مفعوله. ففي مقابل التأكيد على أهميته يبرز الوجه الآخر للنسق القيمي، عندما يصيب هذا النسق الخلل وهي حالة الفوضى الأخلاقية التي تنفشي في المجتمع، فتقوض أركانه وتضعف ميكانزماته، وتعرضه للانهار، إنها حالة من الضياع يعيشها المجتمع، فتحدث أزمة أخلاقية، ينهار معها المجتمع، كيف لا ونحن نشاهد كل يوم تلك الأحداث التي نتفاجأ بها ونصاب بالذهول حيالها، لأنها تتعارض مع قيمنا ومعاييرنا، هي حالة تعايشها كل المجتمعات التي تتعرض لحالة من الصدمة القيمية، ويمكن أن نقول: إن حالة الأنومي التي تعيشها المجتمعات التي تعرضت للأزمات الاجتماعية والصراعات السياسية والثورات والحروب الأهلية، خلقت أنواع شتى من ظواهر الفساد الأخلاقي، بظهور أنماط سلوكية تتعارض مع المنظومة القيمية الأصيلة في المجتمع متمثلة في كل أشكال التفكك الاجتماعي، مثل: السرقة والقتل والخطف والتزوير والاعتصاب وغيرها من السلوكيات، التي تصبح مشروعة عند بعض الأفراد الذين يعجزون عن التكيف أو التوافق مع قيم المجتمع، لسبب من الأسباب الناتجة عن تناقض الأهداف ووسائل تحقيقها، فتصبح الوسائل غير المشروعة عند بعض الأفراد سبيل للنجاح مما يجبرهم على تغيير سلوكهم بما يتعارض مع قيم المجتمع .

قائمة المراجع :

- 1 - أحمد زايد ،علم الاجتماع :النظريات الكلاسيكية والنقدية، جامعة القاهرة، ط الثانية، 1983م .
- 2 - السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الازاريطه، مصر، 2003م.
- 3 - أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة وتقديم : فايز الصباغ ، ط الرابعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م .
- 4 - جون سكوت، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط الأولى، بيروت، 2009 م
- 5 - زكي نجيب محفوظ، مجتمع جديد،، ط 5، دار الشروق، القاهرة، 2000م .
- 6 - سابينو أكوافيفا وإنزو باتشي، علم الاجتماع الديني، الأشكال والسياقات، ترجمة : عز الدين عناية أبو ظبي، ط الأولى، 2011م
- 7 - سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع ،دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- 8 - سمير نعيم أحمد، الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي، مطبعة دار التأليف، مصر، 1969م .
- 9 - طلعت إبراهيم لطفي، مدخل إلى علم الاجتماع ،دار غريب للنشر والتوزيع، ط الثانية، القاهرة، 1993م
- 10 - طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميفان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة : سعيد الغانمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى، بيروت، 2010م
- 11 - عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م .
- 12 - عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في عم الاجتماع، النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006
- 13 - علي عبد الرازق جلبي وآخرون، علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000
- 14 - علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، ط الثانية، القاهرة، 1983م.
- 15 - فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، ط الثانية، بيروت،، 1980م.
- 16 - قباري محمد إسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف للنشر، ط الأولى، الاسكندرية، 1989م
- 17 - قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع والايديولوجيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م .
- 18 - كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ،دار المعارف ،مصر ،1985م.
- 19 - محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، تقديم : محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، ط الأولى، الاسكندرية ، 1982 م
- 20 - محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1981م

- 21 - محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، منتدى سور الأزبكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د س.
- 22 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م .
- 23 - محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط الثانية، القاهرة، 1982م.
- 24 - محمد محمد الزلياني، القيم الاجتماعية، مدخلا للدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، ط الأولى، 1972م .
- 25 - مراد زعيمي، علم الاجتماع، رؤية نقدية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، 2004م.
- 26 - نبيل محمد توفيق السمالوطي، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1989م .
- 27 - وديع خليل الشكور، أمراض المجتمع، الأسباب، الأصناف، التفسير، الوقاية والعلاج، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان 1998 .
- 28 - يوسف شلحت، نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني (الطوطمية- اليهودية- النصرانية- الإسلام)، ط الأولى، بيروت، لبنان، 2003م .